ان هذه الارقام تظهر ايضا بوضوح مدى حجم النفقات العسكرية الاجمالي وتأثيره في الحياة الاقتصادية لهذه البلدان ، لاسيما اذا نظرنا الى نسبة النفقات العسكرية بالنسبة للفرد في هذه البلدان (الولايات المتحدة بشكل خاص) ونسبة الدخل الفردي في البلدان النامية والذي لا يتجاوز ثلث ما يتحمله الفرد الاميركي من عبء النفقات العسكرية ٠

وللمزيد من التفاصيل فقد تبين خلال عام ١٩٧٣ انه من اصل اول (٢٥) مؤسسة صناعية تعتبر الاكثر مبيعا في الولايات المتحدة فان (١٩) منها تعتبر من اكبر ٥٠ مؤسسة صناعية تتعاقد مع وزارة الدفاع الاميركية للتجهيزات العسكرية ، ومن جهة اخرى فانه من اصل اهم (٢٥) شركة متعاقدة مع البنتاغون الاميركي فان (١٢) منها تعتبر من اغنى المؤسسات الاميركية قاطبة ٠

وهنا لا بد من الاشارة الى ان الصناعات ذات الصلة بالاسلحة تتوزع بين صناعة الحاسبات الالكترونية ، والالكترونيات عموما ، والمواصلات والاتصالات اللاسلكية ، وصناعة الطائرات التجارية ، والرادار ، والادوات العلمية ، وان تطور هذه الصناعات جميعها قد ارتبط في العقود الاخيرة الماضية بتطور صناعة الاسلحة وزيادة الانفاق العسكري ٠ وكما يشير الاقتصادي الغربي (تريبلكوك) في (مجلة التاريخ الاقتصادي) فانه كما كانت صناعة الاسلحة هي صاحبة الفضل في تطوير وتسريع الصناعات الميكانيكية الدقيقة ، وانواع خاصة من الفولاذ ، والصناعة الثقيلة عموما في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، فان الامر يكاد يكون مشابها بالنسبة لصناعات الالكترونيات والى درجة اقل بالنسبة لصناعة الطائرات والسفن ٠

واذا علمنا ايضا ان ١٠٪ من صادرات الولايات المتحدة (لا سيما في السنوات التي تلت حرب تشرين) هي من صناعة الاسلحة ، اي مما يشكل ضعف صادرات القمح الاميركي الشهيرة ، يمكننا ان نرى بوضوح كذلك تشابك اقتصاد التسلح بالاقتصاد الاميركي ، الامر الذي ادى ببعض الاقتصاديين الى اطلاق اسم « **اقتصاد التسلح الدائم** » على الاقتصاد الاميركي (راجع بوردي في مقالته : نظرية « اقتصاد التسلح الدائم » في **نشرة مؤتمر الاقتصاديين الاشتراكيين** في عددها الصادر في ربيع ١٩٧٣) ٠ (٦)

ان هذا التغلغل المتزايد لصناعة الاسلحة ومشتقاتها والصناعات المرتبطة بها في الاقتصاد الرأسمالي عموما والاقتصاد الاميركي خصوصا ، يشكل ارضية واضحة لتغلغل من نوع آخر ، هو تغلغل شركات الاسلحة ذاتها في صلب القرارات السياسية والعسكرية في تلك المجتمعات ٠

تقول (الهيرالد تريبيون) الاميركية ان شركة (لوكهيد) ، وهي اكبر شركات